

دور إقتصاديات النقل والسياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

أ.معمري محمد
قارف السعدية
جامعة الجلفة

الملخص

لنقل مكانه هامة خاصة من الناحية الإقتصادية، فهو يعمل على إختزال المسافات بين المنتج والمستهلك وكذا توفير الوقت، فقد عرف هذا القطاع إهتمام بالغ لكونه يعمل على نقل اليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر تأثيرا في العملية الإنتاجية وذلك من أجل تحقيق الإستثمار وكذا إيجاد إتصال دائم بين النقاط المختلفة للعملية الإقتصادية والإنتاجية. كما يعتبر قطاع النقل أحد عناصر التنمية السياحية، التي لها دور هام في نمو الإقتصاد الوطني كونها توفر موارد مالية لذلك وجب العمل بجديّة على تطوير هذا القطاع الهام وتقديم التسهيلات والخدمات السياحية التي من شأنها أن تساهم في تطوير الحركة السياحية، دون إغفال أهمية نشر الوعي السياحي، مع ضرورة تشجيع وجذب الإستثمارات في مجال البنية التحتية بصفتها الأساس لتطوير السياحة وبالخصوص خدمات النقل لإنسياب الحركة السياحية من خلال إقامة شبكات مريحة للطرق والشوارع بهدف رفع زيادة متعة المواقع السياحية، وعليه يجب إقامة شبكة متكاملة ومتناسقة فيما بينها من محاور الطرق الرئيسية وكذا تفرعات الشوارع المرتبطة بها.

الكلمات الدالة: إقتصاديات النقل، الإقتصاد السياحي، التنمية المستدامة، الإستثمارات السياحية.

Abstract

Transport has a especial status in economic sense, it works on shorthand distances between producer and consumer as well as saving time, this sector had a keen interests, this sector is working on transfer of labor force to the places where

This labor force can be more influential in the production process in order to achieve this investment as well as

Finding connection lasting between deferent points of the process of economic and productivity

Transport sector is also one of the elements of tourism development which has an important role in the growth of the national economy because it provides financial resources

So it must work harder to develop this important sector and provide facilities and tourist services that will contribute to develop tourism

Without losing sight of the importance of publishing tourism awareness with the need of encourage and attract investment in infrastructure as a foundation for the development and in particular the transport services, for that flow of tourism traffic, through the establishment of convenient networks for read and street in order to add more pleasure to the tourism sites

This it must establish an integrated network and coherent with each of the axes of the main roads as well as ramifications of streets associated with them

Key words: the economics of transport, economy of tourism, sustainable development, tourism investments.

تمهيد:

إنّ النقل بصفته مكونا هاما من مكونات البنية الأساسية للإقتصاد الوطني، ويمثل حلقة الوصل بين الإنتاج من جهة وبين التوزيع والإستهلاك من جهة أخرى، فهو يحقق المنفعة المكانية لكل من السلع والأيدي العاملة فإنتها من مكان الفائض إلى مكان النقص سوف يزيد من قيمتها.

فهو يعتبر المحرك للتنمية من خلال العنصر الرابع للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الجزائر ويتحقق هذا من خلال العمل على تطوير البنى التحتية للسكك الحديدية بالإضافة إلى البنى التحتية للنقل عبر الطرقات، فهذا من شأنه أن يخلق ديناميكية جديدة لتوزيع السكان في الأقاليم المختلفة للجزائر.

فإقتصاديو التنمية يؤكدون على أهمية البنى التحتية خاصة الطرقات في تحقيق ذلك، فقطاع النقل يعدّ قطاعا مساعدا تعتمد عليه قطاعات أخرى لما له من مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية، فهو يعدّ أحد مقوماتها كما أنّ التركيز على الإستثمار في البنى التحتية بغرض توفير الأرضية المتطورة لبيئة الإستثمار السياحي وإستغلال المواقع الإستراتيجية للبلاد والعمل بشكل متكامل ومتناسق بين قطاعي النقل والسياحة من شأنه أن يعزز ميزان المدفوعات كما أنّه يعمل على توفير مناصب العمل للمواطنين بشكل مباشر وحتّى غير مباشر فهي أصبحت تعدّ أحد العناصر الأساسية للنشاط الإقتصادي فهي أصبحت ترتبط بالتنمية الإقتصادية إرتباطا وثيقا.

ومن هنا نطرح السؤال الجوهرى التالي:

ما هو دور إقتصاديات النقل والسياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؟.

أهداف الدراسة:

— توضيح الدور الفعّال لقطاع النقل في التنمية؛

— الإهتمام بقطاع النقل بإعتباره أحد عناصر التنمية السياحية؛

— إبراز أهمية قطاعي النقل والسياحة في عملية التنمية؛

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر نقوم بتقسيم الدراسة كما يلي:

أولا: دور قطاع النقل بكلّ مجالاته في تحقيق التنمية

ثانيا: الإرتباط والتأثير المتبادل بين قطاعي النقل والسياحة ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية

أولا: دور قطاع النقل بكلّ مجالاته في تحقيق التنمية:

لقطاع النقل دور بالغ فيما يخص تحديد إختيارات الأفراد للمكان الذي سوف يسكنون فيه وكذا تحديد مكان العمل، فهو يعمل على إحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية في المدن، ويساهم في عملية التحضرّ فوسائل النقل بمختلف أنواعها قد عرفت تطورات كبيرة لم تحدث من قبل، فقد شهدت في القرن العشرين تحولات تكنولوجية هائلة فأصبحت تعتبر أهم ثورة تكنولوجية.

أنواع النقل

1_ النقل البري بالسيارات: نظرا للمرونة والإستجابة العالية، التي تتميز بها حيث يُعتمد عليها في نقل الأفراد أوالبضائع فهي أصبحت وسيلة ضرورية نعتمد عليها في كل وقت، فيجب أن يقابل هذا تطوير وتحديث في الطرق لضمان التنقل السليم لهذه المركبات التي تعمل على تلبية إحتياجاتنا.

2_ النقل بسكك الحديد: تعدّ سكك الحديد في مقدمة وسائل النقل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها خاصة الإقتصادية والإجتماعية فلها دور كبير في نقل الحمولات الثقيلة ولمسافات بعيدة بالإضافة إلى السرعة، كما أنّ لها تأثير مباشر في عملية توزيع السكّان نتيجة مرور شبكات السكك فيها، فبعض المدن قد نمت وإزدهرت بفضل وجود سكك الحديد فيها، لذلك تعمل العديد من الدول بالعمل على تحديث سكك الحديد بالوحدات المتحركة الحديثة، وتبرز أهمية النقل عبر سكك الحديد في نقل المواد الأولية ونقل الإنتاج إلى مناطق التخزين والإستهلاك بالإضافة إلى توفير فرص العمل.

3_ النقل المائي: نجد أنّ المجاري المائية متوفرة بصورة طبيعية وبشكل كبير فهي تعدّ من الوسائل الأولى التي أستخدمت في التنقل، وبدأت الإختراعات في هذا الميدان بداية من إختراع المحرّك البخاري وإستخدامه في الزوارق، وإستمرت الإختراعات في بناء السفن، وما يميز هذه الوسيلة وكثرة إستخدامها في النقل هو الإنخفاض الكبير في التكاليف التي تتحمّلها البضائع نتيجة إنتقالها لمسافات بعيدة .

4_ النقل الجوي: لقد أصبح للنقل الجوي إنعكاسات إيجابية على الحركة الإقتصادية العالمية، فالنقل بالطائرة لا يقتصر على نقل الأفراد فحسب بل يُعتمد عليه في نقل البضائع، حيث أنّ حجم البضائع المنقولة بواسطة هذه الوسيلة فاق حجم المسافرين وحتى فاق حجم البضائع المنقولة بواسطة البواخر وسكك الحديد، وهذه من إيجابيات النقل الجوي.

5_ النقل البحري: تعدّ وسائل النقل البحري أقل تكلفة بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى، وأكثر إستعاباً وأمناً، كما يعدّ عنصراً هاماً في عملية التنمية الإقتصادية حيث يعمل على تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الإيرادات كما يعمل على توظيف العمالة وتعمير المناطق والتخطيط الإقليمي نتيجة التوسع في المشروعات المكتملة له مثل الموانئ وأحواض السفن، ومراكز الإصلاح والصيانة.

فالنقل البحري ومن خلال الأسطول الذي يجوب موانئ العالم نجد أنّ 75 بالمئة من التجارة العالمية تُنقل عن طريق البحر، لذلك يجب الإهتمام بتنمية صناعات الدولة في مجال النقل البحري والأنشطة البحرية الأخرى ذات العلاقة. النقل وأهميته

إنّ لوسائل النقل تأثير كبير في توسيع السوق وكذلك الإستغلال الأمثل للوسائل المادية والبشرية التي لم تكن مُستغلّة سابقاً وكذلك يعمل على إنتقال السلع واليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعاً.

1) دور النقل في المدن: فبواسطة النقل نعمل على نقل البضائع من أماكن إنتاجها إلى الوسطاء أو المستهلكين النهائيين، في الوقت المحدد وبالكلفة المناسبة، لذلك يجب إختيار الوسيلة الأفضل، وهذا يتوقف على حسب نوعية البضاعة المنقولة وخصائصها، فبعضها يتطلب نقلها بواسطة الشاحنات وعربات سكك الحديد وبعضها يتطلب نقلها عن طريق السفن أو الطائرات...، وهذا ما يؤدي إلى توطن المشروع في المكان الإقتصادي الذي يكون ملائماً.

2) دور النقل في مستوى الإقتصاد القومي: يعدّ قطاع النقل من أهم البنى التي يتركز عليها الإقتصاد في الوقت الراهن فأيّ خلل في هذا القطاع سوف يؤدي إلى إضطراب في عملية الإنسياب السلعي والإنتاجي بين المراكز الإنتاجية والإستهلاكية، وهذا ما يؤثر في الخطة القومية التنموية، لذلك عملت الدول المهتمة بالتنمية على إعطاء هذا القطاع إهتمام كبير فهو يعد من العوامل المرتبطة بالإنتاج، إذ بإيصال المواد الأولية إلى المصنع أو مثلاً البضائع الإستهلاكية إلى المستهلك لا يمكن أن تتمّ هذه العمليات بدون نظام النقل الذي يحقق الكفاءة المثلى في سير العملية الإنتاجية وذلك من حيث السرعة والأمان والتكيف مع التغيرات الخارجية الطارئة.

3) دور النقل في توفير فرص العمل: إنّ الأساس الذي تقوم عليه عملية النقل هو العنصر البشري، فقائد المركبة ومساعديه والمضيفين وعمال الصيانة ومنفذي مشاريع النقل والمهندسين والموظفين... فكل زيادة في مهام هذا القطاع تقابلها زيادة في العنصر البشري وبالتالي توفير فرص عمل.

4) دور النقل في إحداث التغيير الإجماعي: يعمل النقل على ربط الريف بالمدينة بطرق حديثة من شأنها تسهيل عملية الإتصال الإجماعي بين أفراد المجتمع، لأنّ المجتمعات المتخلفة هي التي تغلق على نفسها بسبب صعوبة الإتصال مع المجتمعات الأخرى، فكلما توسعت شبكات وخطوط النقل ساهم ذلك في زيادة تحقيق التطور الإجماعي فمثلاً¹ شبكة

النقل البرية يمكن أن تربط مواقع الإنتاج بمراكز الإستهلاك كما يسهل عمل الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية للمناطق الريفية مثل الصحة؛ الخدمات الزراعية؛ ومياه الشرب النقية وهذا كله من شأنه أن يعث التنمية في هذه المناطق، فالملاحظ أنّ شبكة الطرق الجيدة تساهم بصورة كبيرة في التنمية الصناعية بالمناطق الريفية وهذا ما يحثّ من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وكذا توفير فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة.

إنّ شبكة النقل المرنة والسريعة التي تعمل على تلبية حاجة الناس ومصالحهم والمتمثلة في البر والبحر والجو ممّا يعني سرعة إنتشارها في جميع أنحاء العالم، فهي من الركائز الهامة في النشاط الإقتصادي، كما أنّ قطاع النقل بكلّ مجالاته يحتاج إلى دعم من مختلف البنوك الإقليمية والجهوية، وأشار وزير النقل² على ضرورة إدماج القطاع الخاص في مجال الدراسات وأكد أنّ الجزائر ملتزمة بالمساهمة في تعزيز التعاون بين بلدان المغرب العربي وبلدان الضفّة الشمالية للمتوسط في مجال النقل.

وحيثما في هذا الإطار التطور الذي يشهده الطريق السيار في كل من الجزائر والمغرب وتونس قائلا: أنّ المقطع المغربي سيتمّ الإنتهاء منه قريبا في حين مازال المقطع الذي يربط الجزائر-تونس فهو قيد الإنجاز وفي إطار ربطه أيضا بموريتانيا ثمّ ليبيا؛ وأشادت مفوضية الإتحاد الأوروبي السيدة باتريسيا فونتيني أثناء إنعقاد الندوة السابعة لمجموعة وزراء النقل لبلدان غرب المتوسط 5+5 التي تسلمت الجزائر رئاستها من إيطاليا، أشادت بالتعاون القائم بين بلدان المغرب العربي الخمسة (الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا) وبلدان الضفّة الشمالية لحوض المتوسط (إسبانيا، إيطاليا، مالطا، البرتغال، فرنسا) يعدّ مثالا يقتدى به.

• في حين أكّد الوزراء المغاربة على أهمية مرافقة الإصلاح السياسي بالإنجازات الإقتصادية التي تستجيب لإنشغالات الشعوب، التي ترى ضرورة أن تتعزز شبكات النقل بكافة مجالاتها من أجل تحقيق الإندماج الإقليمي. كما يجب العمل على تأمين النقل البحري³ وإعداد أراضيات لوجستية لتشجيع المبادلات التجارية بين بلدان غرب المتوسط، وإنجاز طرق بحرية سريعة (أروقة بحرية مؤمّنة بوسائل مراقبة ذات تكنولوجيا حديثة) والطريق السيار المغاربي الذي من شأنه أن يحسن أوضاع 99% من سكان المنطقة، وضرورة أن تعزز شبكات النقل بكافة مجالاتها من أجل تحقيق الإندماج الإقليمي.

وتعزيز الدعم من المؤسسات البنكية العالمية من أجل إستكمال إنجاز مشاريع البنى التحتية في دول المغرب العربي وذلك من أجل تحقيق إندماج إقتصادي، كما يجب إنجاز طرق سريعة في كل بلد من بلدان المغرب العربي وكذلك العمل على تأمين النقل البحري في البحر المتوسط.

والجزائر بدورها عرفت خلال السنوات الماضية إنجازات هامة في مجال النقل بمختلف فروع⁴ خاصة ما يتعلق منها بشبكات الطرقات الخاصة بالبلديات النائية بهدف إنعاش التنمية في الوطن، سعياً منها إلى عصرنة قطاع النقل بجميع فروعها وإنجاز منشآت جديدة والعمل على الإنتهاء من المشاريع التي لم تكتمل بعد.

فترامواي الجزائر هو بهدف حل مشكلة النقل في العاصمة فضلا على ترامواي قسنطينة، ووهران، وورقلة وسطيف، وسيدي بلعباس الموجودة في طور الإنجاز بالإضافة إلى الطريق السيار شرق-غرب والذي وُصف بمشروع القرن، الذي يمتد على مسافة 1216 كيلومترا، أمّا قطاع النقل بالسكك الحديدية فقد إستفاد عدّة ولايات من توسيع شبكتها للنقل بالسكك الحديدية، فقد خصّصت الدولة غلafa ماليا ضخما نظرا لقدم المنشآت التي كانت موجودة وكذا العمل على عصرنتها، بهدف الزيادة في تقليص المدّة الزمنية فهذه المنشآت لها أهمية الربط بين المدن والقرى الجزائرية في أوقات قصيرة على غرار السكة الحديدية (شرق-غرب) عنابة وهران كما عملت الدولة على إقتناء تجهيزات جديدة ممثلة في القاطرات وغيرها، فقد إستفاد قطاع النقل

في الجزائر من المخطط الإقتصادي والإجتماعي بغلاف مالي ضخيم على مدار الخماسية (2010-2014)، كما أشار وزير النقل بأنّ ميترو الجزائر قد إستفاد من 350 مليار دينار والترامواي من 388 مليار دينار، وإستفادت المنفعة من محطة برّية جديدة والتي أنجزت في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو ومن المقرر أن تبلغ طاقة الحركة السنوية بها 15.000 حافلة و 750.000 مسافر، كما تتربّع هذه المحطة من صنف "ب" والتي تقع وسط المدينة على مساحة 5.000 متر مربع فضلا على إحتوائها العديد من المرافق والتوابع، أمّا عن سكك الحديد فهناك دراسات جارية بهدف إنجاز طرق في المستقبل القريب تربط الأغواط بعين صالح عبر غرداية، وتربط المنفعة بأدرار عبر تيميمون، كما كشف وزير النقل أنّ الجزائر سوف تُنجز في أفق 2016 حوالي 6.000 كلم من السكك الحديدية حسب المعايير الدولية.

إنّ لقطاع النقل دورٌ فعّال في التنمية⁵ إلاّ أنّه في بلادنا ما زال بعيد كل البعد عن المقاييس العالمية فمن الضرورة وضع إستراتيجيات بالنسبة لقطاع النقل والعمل على تشجيع البحوث العلمية لأنّ هناك من يحتكر البحث في ميدان النقل فقط من أجل كسب المال، لذلك وجب وضع سياسة واضحة تخص هذا القطاع المهم، ولا يمكن تحقيق تنمية دون إنجاز محطات برّية حضرية ناجعة تمسّ كل المناطق.

ثانيا: الإرتباط والتأثير المتبادل بين قطاعي النقل والسياحة ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية يعتبر قطاع النقل أحد عناصر التنمية السياحية، فالتركيز على الإستثمار في تنمية البنى التحتية الضرورية لتوفير الأراضية العصرية لبيئة الإستثمار السياحي من شأنها أن تساهم في تطوير الحركة السياحية و نمو الإقتصاد الوطني، فإدماج قطاع النقل في التخطيط السياحي والعمل بشكل متكامل بين قطاعي النقل والسياحة⁶، وكذا تحسين وسائل النقل بكل أنواعها يحقق لنا سياحة نموذجية.

كما تعدّ السياحة نشاط إقتصادي⁷، تعتمد عليها بعض الدول بشكل كبير لكونها المكوّن الأول للدخل القومي بينما نجدها في بعض الدول جزءا مُهمّا لا يمكن الإستغناء عنه، فالإهتمام بالسياحة الوطنية وتنميتها هو تنمية للإقتصاد الوطني، فهذا القطاع أصبح يحتل المراتب الأولى ويأتي في مقدمة القطاعات الإقتصادية الأخرى⁸، فهو قطاع إقتصادي فاعل يسهم في توطين رؤوس الأموال الوطنية وإيجاد العمل للشباب العاطل عن العمل، فتسعى الدول المهتمة بالسياحة على تنمية وتطوير هذا القطاع لما له من دور في التنمية الإقتصادية⁹، فنجد أنّ هناك العديد من الدول تعتمد على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل القومي ومثالها "الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا، وفرنسا، فالدخل السياحي له دور بالغ في عملية التنمية لأنّ حركة الأفراد أو المواد لها أهميّة في تحقيق النمو الإقتصادي¹⁰ والإجتماعي، كما أنّها تعدّ مصدرا مهما من مصادر إكتساب العملات الأجنبية وذلك من خلال ما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، فالعملات الصعبة تمكّن البلد من إستيراد المنتجات وتسد العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة، خاصة في الدول النامية كمصر، تونس، كما أصبحت توظّف التقنيات الحديثة في كل جزئيات العمل السياحي¹¹، سواء كان في إعداد ونشر المعلومات السياحية، أو ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية وإعداد وتأهيل الكوادر السياحية، بالإضافة إلى تصميم وبناء المنشآت الفندقية والترفيهية للسائحين.

السياحة والتنمية المستدامة: إنّ التنمية المستدامة¹² هي التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتحددة والقابلة للتجديد، دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية، والسياحة تعتبر قطاع إقتصادي ناشط حيث يساعد في نمو البلد إقتصاديا وإجتماعيا، فالدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة تعمل على تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يحققه من تنمية إقتصادية وإجتماعية¹³ لذلك وجب تحفيز الإستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية، والبيئية، والثقافية، فالدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة تعمل على تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما

يحدثه من تنمية إجتماعية و إقتصادية، كما أنّ الحفاظ على البيئة والمقاصد السياحية هي من السياسات التي تُبنى عليها السياحة، وكذا تحفيز الإستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية¹⁴ ونشر الوعي بأهمية تنمية السياحة هو أمر ضروري، فقطاع السياحة يعتبر مصدر مهم للدخل المتزايد بإعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد. ولإستمرار السياحة كمصدر هام للدخل يجب العمل على:

- ✓ تحسّن نوعية الحياة للمجتمع المضيف؛
- ✓ حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد؛
- ✓ العمل على إحترام الموروث الثقافي والحفاظة على القيم والتقاليد والعادات؛
- ✓ العمل على تجسيد الخطط الطويلة الأجل مع توفير ما ينتج عنها من منافع إقتصادية، وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، وبالتالي توفير مناصب العمل ومحاربة الفقر والبطالة؛
- ✓ المتابعة والإشراف الدائم من أجل تأمين إستمرارية وتطور القطاع السياحي؛
- ✓ الحرص على تقديم المعلومات والخبرات السياحية للسياح بالشكل الذي يساهم في جذب عدد أكبر في كل موسم؛
- ✓ العمل على الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي؛
- ✓ تزويد المناطق التي تصلح للتنمية السياحية بالمرافق الأساسية العامة والمنشآت الإيوائية والخدمات والترجيبة دون إهمال الرقابة الدائمة للمقومات الطبيعية والسياحية.

أهم محاور التطوير لتحقيق التنمية السياحية

إنّ التنمية السياحية يقصد بها تنمية الموارد السياحية والطبيعية والحضارية ضمن مجموع الموارد السياحية المتاحة للدولة¹⁵، فهذه التنمية تساهم في تحقيق التقدم والرقي للمجتمع، فهي تعمل على توفير مناصب عمل وبالتالي رفع مستوى المعيشة، ومن أهم محاور التطوير لتحقيق السياحة:

- عند إختيار المشروع السياحي¹⁶ يجب أن يكون بعد دراسة الموقع الأمثل حيث أنّ هذا الأخير يعطي أكبر قدر ممكن من العائد وبأقل التكاليف، كما أنّ إستفءاء المشروع السياحي الشروط البيئية لتكون هذه التنمية السياحية صديقة للبيئة، كذلك يجب على كل مشروع سياحي أن يقدم لنا الإنعكاس السلي والإيجابي على البيئة مع وضع الحلول لكيفية النهوض بالبيئة وحمايتها دون الإغفال عن وضع التصميمات المرتبطة بها والتي تعكس أصالتها؛
- ضرورة تشجيع وجذب الإستثمارات في مجال البنية التحتية بصفقتها الأساس لتطوير السياحة¹⁷ وبالخصوص خدمات النقل لإنسياب الحركة السياحية وذلك من خلال إقامة شبكات مريحة للطرق والشوارع من شأنها أن تساهم كذلك في رفع وزيادة متعة المواقع السياحية؛
- إنّ قطاع السياحة له علاقة مباشرة وغير مباشرة بجميع مؤسسات الدولة ولتطوير النشاط السياحي والإرتقاء به يجب أن يكون هناك تعاون بين كافة هذه المؤسسات؛
- إنّ العنصر البشري هو القوة المحركة للسياحة لذا من الضروري المساهمة في رفع كفاءته وذلك من خلال التعليم والتدريب المستمر؛
- إنتشار البرامج التوعوية في المجتمع الخاصة بمجال السياحة من أجل إيجاد صناعة سياحية راقية؛
- يجب أن تكون الخدمات السياحية المقدمة ذات جودة عالية؛

كيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية:

للتنمية السياحية دور هام في نمو الإقتصاد الوطني كونها توفر موارد مالية، لذلك يجب العمل بجديّة على تطوير هذا القطاع الهام، وتقديم التسهيلات والخدمات السياحية دون إغفال أهمية نشر الوعي السياحي، فتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية يكون من خلال:

- ✓ إيجاد مراكز حضارية جديدة؛
 - ✓ العمل على توسيع مساحة العمران؛
 - ✓ عدم الإعتماد على المستثمرين الغير جادين بالإتجار في أراضي المناطق السياحية؛
 - ✓ التركيز على الإهتمام بوفير فرص العمل والقضاء على البطالة؛
- كما تتطلب عدد من الركائز منها
- ✓ التخطيط العلمي السليم؛
 - ✓ الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية؛
 - ✓ المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث؛

الأهمية الإقتصادية والاجتماعية للسياحة

السياحة لها دور بارز في التنمية والتطوير فهي تعتبر أحد أهم القطاعات الإقتصادية والاجتماعية من خلال أنّ:

- التجارب القائمة تشير إلى مدى مساهمة السياحة في تكوين إيرادات الدولة من العملة الصعبة؛
- تساهم السياحة في زيادة الدخل القومي وفي تحسين ميزان المدفوعات من خلال ما ينفقه السوّاح والمسافرون أثناء رحلاتهم؛
- السياحة قطاع مساعد على محاربة البطالة، فالتوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذا المشروعات المرتبطة بها¹⁸ تساعد على خلق مناصب عمل وإنخفاض البطالة في المجتمع خاصة الذي يتزايد فيه حجم السكان من سنة إلى أخرى؛
- كما أنّ الزيادة في فرص العمل تترتب عنها إرتفاع مستوى الرفاهية الإقتصادية وغير ذلك من المنافع الأخرى.
- التطور المستمر الذي يحصل في قطاع السياحة من شأنه أن يساهم في تنمية المجتمع كما يقضي على البطالة وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل؛
- إنتشار المساحات الخضراء وكذا المسطحات المائية لأنّ السياحة تتطلب الإهتمام بالجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي؛
- السياحة تحقق لنا الراحة الذهنية والعصبية وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج، لأنّ هناك علاقة إيجابية بين الإستمتاع بأوقات الفراغ وزيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق التنمية؛
- الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية من تبييط للطرق، وإقامة الحدائق وإنفاق السياح وغيرها من شأنها أن تفيد المجتمع؛
- السياحة تساهم في تنمية الإعتزاز والفخر بالإنتماء للوطن كما تساهم في تكوين الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع مع بعضه البعض؛

- إن تنمية الوعي السياحي في المجتمع يمكنه من معرفة قيمة ما يحيط به وبالتالي المحافظة على المنشآت السياحية والعمل على تقديم أفضل صورة لجذب السياح من مختلف البلدان؛
- إنّ تطور النشاط السياحي يعمل على زيادة الرواج الإقتصادي الذي يعود بالفائدة على الإرتقاء بالمجتمع، ممّا يحفز السكان بالتمسك بالسلوكيات الجيّدة مثل حسن المعاملة؛
- كذلك الإحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تعزّز التنمية الإجتماعية، فهي تخلق تفاعل مباشر بين السياح وأفراد المجتمع المضيف؛
- تعتبر السياحة أهم وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب من مختلف بلدان العالم، فنجد أنّ الدول السياحية تكتسب اللغة والأفكار السليمة وذلك من خلال السياح القادمين إليها؛
- السياحة الداخلية تدعّم النسيج الوطني للمجتمع، وتعمل على تعزيز وحدة التراب الوطني؛
- تعمل السياحة على تجسيد الإحترام بين مختلف شعوب العالم؛
- قطاع السياحة هو نشاط يعود بالفائدة على الدول المضيفة ومجتمعاتها؛
- السياحة وسيلة لتحقيق الإنجازات الفردية والجماعية؛
- السياحة تستخدم الميراث الثقافي للإنسانية وتساهم في تطويرها؛
- السياحة تشجع الإستثمار بالتنمية السياحية؛
- السياحة تقوّي الشعور بالحق في السياحة وبحرية الحركات السياحية؛
- السياحة تشجع الحفاظ على حقوق العاملين في القطاع السياحي.

المعوقات التي تعترض التنمية السياحية

تعترض التنمية السياحية مجموعة من المعوقات التي تعمل على الحد من تحقيق دور السياحة في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن أهمها:

1) المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي: إنّ توفر المعلومات الخاصة بمناطق الجذب السياحي تعتبر العصب الرئيسي للتخطيط غير أن بعض الدول تفتقد لنظام معلومات يكون جيّد وهذا ما يشكل عائق كبير، كما أنّ هناك عائق آخر يتمثل في غياب نظام الإحصاء السياحي، ففي بعض الدول نجده غير شامل فهو فقط يقتصر على بعض الأرقام الخاصّة بتصنيف السائحين على حسب الجنسية وعدد السائحين موزعا على شهور السنة وعدد الليالي السياحية، وهذا لغياب باحثين مهتمين بالتخطيط في مجال السياحة ولشمولية نظام الإحصاء يجب:

✓ توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد: برا، بحرا، جوا؛

✓ معرفة الغرض من القدوم؛

✓ تحديد الأماكن التي يقيم فيها السياح (المدن، الفنادق، القرى السياحية،...)

✓ الأماكن التي يزورها السياح؛

✓ تصنيف السياح على حسب السن، الجنس، وبلد القدوم؛

✓ أخذ آراء السياح في الأماكن السياحية.

فهذه البيانات والمعلومات عندما تتوفّر تمكن القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسّع في إنشاء الفنادق من فئة معينة والعمل على تحسين أداء الخدمات فيها¹⁹، كما أنّ معرفة عدد السياح موزعا طبقا لطريقة الوصول يساعد في دعم

طرق النقل ووسائل المواصلات اللازمة من البلد إلى الخارج وكذا من خارج البلد إلى الأماكن السياحية الموجودة داخل البلد، كما أنّ عدم توفر كتب سياحية وخرائط شاملة تحوي على مناطق الجذب السياحي القائمة، وعدم التناسق بين الوزارة المختصة بالسياحة ومؤسسات الدولة ذات العلاقة تعتبر من العوامل السلبية المؤثرة في القطاع السياحي.

(2) سوء توجيه الإستثمارات في قطاع السياحة: فبعض الدول تركز إستثماراتها في بعض المجالات التي لا يحتاجها السائح، كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية.

(3) عدم فعالية التسويق السياحي: للتسويق السياحي دور هام في بيع المنتج السياحي وذلك من خلال الدعاية والإعلام، فهو يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأنّ المنتج السياحي الذي تمّ الترويج له يلي رغباته ولكن مثل هذه الجهود والأنشطة التسويقية اللازمة غير متوفرة في بعض الدول التي تعاني من مشكلة التقصير في تسويق مواردها مثل: الجزائر، مصر، ليبيا وغيرهم.

(4) التضخم: يعدّ الإرتفاع المستمر في المنتجات أحد العوامل الإقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي، والدول العربية بدورها تعاني من مشكلة التضخم وذلك بسبب إنخفاض الإنتاجية وقلة العرض قياساً بحجم الطلب.

(5) إنخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة: إنّ دول العالم الثالث تعاني من ضعف الخدمات مثل طرق المواصلات التي تربط بين المواقع السياحية المتنوعة وكذا الإنارة وشبكات المياه وغيرها من المشاكل الأخرى التي تتعلق بمشاريع الصرف الصحي.

(6) الإستقرار السياسي والأمن الإجتماعي: ضرورة أن تتمتع الدول السياحية بالإستقرار الأمني والسياسي وهذا للأسف ما نجده مُتفشّي في دول العالم الثالث نظراً لتدهور الإقتصاد وإنتشار البطالة وبالتالي إنتشار الجريمة وإتساع دائرة الفساد.

(7) بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات التي نجدها في الدول النامية وأهمها:

__ إهمال جانب النظافة خاصة في الأماكن الدينية والأثرية؛

__ قصور خدمات السياحة المصرفية في البنوك وخاصة في الفنادق؛

__ إستغلال سائقي سيارات الأجرة للسائح الأجنبي وهذا يسيئ لسمعة البلدان السياحية بالإضافة إلى سوء المعاملة بمكاتب السياحة والطيران؛

__ عدم الحرص على إرتداء الزي الخاص بالعاملين في قطاع السياحة.

خلاصة:

ومن خلال ما تقدّم ذكره من تفاصيل و جب العمل على تنسيق الجهود بين وزارتي السياحة و النقل والعمل على تحسين وسائل النقل بأنواعها للوصول إلى أفضل سياحة ممكنة، وجذب وتشجيع الإستثمارات في مجال البنية التحتية بصفتها ضرورة حتمية لتطوير السياحة وعلى وجه الخصوص خدمة النقل، من خلال إقامة شبكات مريحة للطرق والشوارع تضاعف من متعة زيارة المواقع السياحية، لذلك لا بدّ من وضع إستراتيجيات تقوم على الأسس العلمية السليمة والقدر الكافي من الموضوعية والخبرة السياحية، لأنّ السياحة هي نشاط يعتمد على الخدمات الإنسانية بدرجة كبيرة فهي تعمل على توفير فرص العمالة داخل البلد سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

- ¹ فتحى عبد العزيز أبو راضى وزميله، جغرافية التنمية والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2004.
 - ² يومية الخبر الجزائرية يوم 13 أبريل 2013 ص 5.
 - ³ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة 16 ص/77
 - ⁴ الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائر نوفمبر 2000 ص 9 .
 - ⁵ مجيد سعود، موضوعات في التنمية والتخطيط، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، بيروت ، 1980.
 - ⁶ كمال عبد القادر والي، أثر النقل والمواصلات على السياحة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بغداد، 1990.
 - ⁷ مروان محسن السكر العدوان -مرجع سبق ذكره سنة 1999 ص 13.
 - ⁸ عادل طاهر السياحة ماضيها حاضرها ومستقبلها : مصر منشورات الاتحاد العربي للسياحة سنة 1974 ص:10.
 - ⁹ مروان السكر : مختارات من الاقتصاد السياحي -الاردن مجدلاوي للنشر والتوزيع سنة 1999 ص 13.
 - ¹⁰ إقتصاديات السياحة (2) مجموعة الدراسات: مصر مؤسسة الثقافة الجامعية سنة 1985 ص: 93 .
 - ¹¹ محمود كامل - السياحة الحديثة علما وتطبيقا سنة 1975 ص 16.
 - ¹² الأمم المتحدة ، النقل ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة التاسعة، جنيف، 16 - 27 إبريل 2001.
 - ¹³ ولت ويتمان روستو، حوار حول التنمية الاقتصادية، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
 - ¹⁴ محمدي موسى الحريري القاهرة مصر - جغرافية السياحة " الاسكندرية " سنة 1991 ص 18.
 - ¹⁵ نبيل الروي / نظرية السياحة مجموعة الدراسات السياحية : مصر مؤسسة الثقافة الجامعية سنة 1986 ص: 6.
 - ¹⁶ دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 2001.
 - ¹⁷ ريان درويش: الاستثمارات السياحية في الاردن والافاق المستقبلية: رسالة ماجستير علوم اقتصادية -جامعة الجزائر سنة 1996
- ص:31/
- ¹⁸ حمد ماهر - عبد السلام ابو قحف المنشآت السياحية والفندقية مصر: المكتب العربي الحديث - الاسكندرية سنة: 1999 ص:
 - ²²
 - ¹⁹ تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية: المكتب العربي الحديث الاسكندرية سنة 1999 ص: 27.